

14 July 2009
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في نيويورك، يوم الاثنين، ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تشيديوسيكو (زمبابوي)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة التحضيرية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وغيرها من الجلسات في وثيقة تصويب.

09-33342 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

مناقشة عامة بشأن القضايا المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة (تابع)

على الدورة الراهنة للجنة التحضيرية، التي تتيح فرصة جيدة للتغلب على اختلافات الماضي وبناء توافق آراء بشأن الفترة السابقة لمؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وأشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية لم تصبح بعد، رغم كل ما حققته من نجاح، معاهدة عالمية، بسبب تطبيق بعض الدول معايير مزدوجة. ولم تقتصر هذه الممارسات فقط على تقويض الجهود الرامية إلى إقامة مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وإنما خفضت مصداقية المعاهدة أيضاً وقدرتها على ضمان أمن الدول الأطراف في الشرق الأوسط أيضاً.

٤ - وأضاف أن المجموعة العربية لذلك ترحب بالمبادرات الإيجابية التي قدمها مؤخراً رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية؛ وإجراء مفاوضات جادة مع رئيس الاتحاد الروسي لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية؛ وللتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبدء مفاوضات بشأن معاهدة ناجعة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥ - وخلص إلى القول إن الضمان الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها في نهائية المطاف. غير أن هذه الدورة يجب أن تركز، في هذا الوقت، على: المحافظة على توازن بين الأركان الثلاثة التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار؛ ووضع صك دولي ملزم قانوناً لتقديم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ واعتماد خطة عمل شاملة لضمان عالمية المعاهدة؛ وإعادة تأكيد حق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، غير القابل للتصرف، في تطوير الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، رهنأً بالتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإعادة تنشيط مؤتمر نزع

١ - السيد دي ماسيدو سواريس (البرازيل): قال إن عشر سنوات مضت منذ توافق الآراء السياسي ولم يحدث سوى تقدم ضئيل جداً في تنفيذ اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في هذا الوقت. وأضاف أن الركن الأول من أركان المعاهدة، عدم الانتشار، مشروع سلمي وأنه كان ناجحاً إلى حد كبير، إذ عززَ بتدابير إضافية منها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد فُعلَ أقلُّ من ذلك بكثير فيما يتعلق بالركن الثاني، وهو مشروع إيجابي لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. فما زال مفهوم "الرادع ذي المصدقية" قيد المناقشة، حتى وإن كان يمكن أن يعطي انطباعاً بأن تلك الأسلحة مفيدة. فالاستخفاف بعدم إمكانية سحب الاستثمار من الأسلحة النووية يتجاهل حقيقة أن المجتمع الدولي قد سحب استثماره من أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل. وكانت الوعود بتزع السلاح ترفق عادة بمقترحات جديدة لتضييق إمكانيات الوصول إلى الطاقة النووية. وما زال نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذا أهمية بالغة، ويجب أن يكون التحقق جزءاً لا يتجزأ من كل صك معني بأسلحة الدمار الشامل.

٢ - قال إنه عندما أصبحت البرازيل طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كانت قد رفضت الأسلحة النووية على أعلى المستويات - في دستورها - وقبلت بالفعل ضمانات شاملة. وأضاف أن البرازيل ملتزمة التزاماً تاماً بالمعاهدة وهي مستعدة للعمل بنشاط على حماية سلامتها وتشجيع تنفيذها.

٣ - السيد الجرمان (الإمارات العربية المتحدة): تكلم باسم المجموعة العربية، فقال إن تلك المجموعة تعلق أهمية بالغة

٩ - وقالت إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قدمت ، طيلة الأربعين سنة الماضية، إطار العمل الأساسي لتطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية حصراً. وأضافت أن المعاهدة تحتوي أيضاً على حقوق والتزامات بشأن استخدام الطاقة النووية، ينبغي احترامها على قدم المساواة من قبل جميع الدول الأطراف فيها. وبالنظر إلى الأهمية المستمرة لعلمية المعاهدة، تظل أيرلندا تدعو الدول التي لم توقع بعد ولم تصدق على معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل ذلك.

١٠ - ومع أن من الأهمية بمكان ألا يجيد الناس عن الطريق بمناقشة مسائل إجرائية، قالت إن من الأهمية بنفس القدر تعيين المجالات التي يمكن فيها تحسين عملية الاستعراض التي عززتها المعاهدة. وقالت في هذا الصدد إن الحاجة تدعو إلى نهج عملي وتدرجي يتسق مع مؤتمر الاستعراض والتמיד الذي عقد في عام ١٩٩٥. وينبغي أيضاً النظر في عقد اجتماعات سنوية أقصر وقتاً تتمتع بسلطة اعتماد مقررات بتوافق الآراء في مسائل تحتاج إلى انتباه فوري.

١١ - السيد شيباياما (اليابان): قال إنه يجب الاستفادة استفادة تامة من زخم الدفع الراهن نحو نزع السلاح النووي لضمان النجاح في مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وأشار إلى أن اليابان نفسها كانت تؤدي باتساق دوراً رائداً في الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، لا سيما بتقديم مشروع قرار سنوي بشأن الإزالة التامة للأسلحة النووية، نال تأييد الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة، وجهودها الرامية إلى تعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

١٢ - وأضاف أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي العمل على تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار، ويجب أن تعمل معاً، حيثما كان ذلك ملائماً، لمنع الدول الأطراف من إساءة استعمال حقوقها المشروعة بموجب المعاهدة. وقال في هذا

السلاح؛ واعتماد خطوات عملية لضمان التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط، الذي اعتُمد في عام ١٩٩٥.

٦ - السيدة كيلبي (أيرلندا): قالت إن الطريقة العملية الوحيدة لإزالة التهديد المستمر، الذي تشكله الأسلحة النووية، هي إزالة هذه الأسلحة. وأشارت إلى أن بلدها كان وما زال يدعو دائماً إلى إعطاء الأولوية لترع لسلاح النووي ويعتقد بأن الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أُتفق عليها لتحقيق هذه الغاية في عام ٢٠٠٠ ما زالت هي العلامات المرجعية لقياس التقدم في المستقبل.

٧ - وقالت إن حكومتها ترحب بالمبادرة التي أطلقها مؤخراً رئيس الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، لا سيما عزمه على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والسعي إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتماس عقد معاهدة جديدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وفقاً قابلاً للتحقق. وأضافت أنها تشجع أيضاً رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على التفاوض لعقد معاهدةٍ خَلَفَ لمعاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، على وجه الاستعجال.

٨ - أشارت إلى عدد من الخطوات الفورية يمكن اتخاذها لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك زيادة الشفافية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقالت إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يساهم، هو أيضاً، مساهمة كبيرة في نظام نزع السلاح. وأشارت في هذا الصدد إلى أن أيرلندا أكدت من جديد دعوتها الدول الواردة أسماؤها في المرفق الثاني بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى التصديق فوراً على المعاهدة دون شروط.

بروتوكولات إضافية، وأن أكثر من نصف الدول التي لديها اتفاقات قد وقّعت الآن بروتوكولات إضافية نافذة. وبغية مواصلة ذلك التقدم الثابت دعا الدول التي لم توقع بعد على بروتوكولات إضافية واتفاقات ضمانات إلى توقيع هذه الصكوك وإدخالها حيز النفاذ بلا إبطاء.

١٥ - وأشار إلى أن تقرير تنفيذ الضمانات لعام ٢٠٠٨ قُدّم إلى مجلس محافظي الوكالة لينظر فيه في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. واستنتجت الوكالة حتى الآن أن جميع المواد النووية ظلت في استعمالات سلمية في ٥١ دولة من الدول الأربع والثمانين التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة وبروتوكولات إضافية سارية. وتوصلت إلى نفس الاستنتاج بشأن عدم تحويل المواد النووية المعلنة لـ ٧٠ دولة لديها اتفاقات ضمانات شاملة، لكن ليس لديها بروتوكولات إضافية.

١٦ - وأضاف أن الوكالة كانت في أيار/مايو ٢٠٠٩ قد واصلت تطبيق الضمانات بموجب اتفاق الضمانات الشامل مع جمهورية إيران الإسلامية والتحقّق من صحة إعلانها واكتماله. وبينما ظلت جميع المواد النووية المعلنة في ذلك البلد مستعملة في أنشطة نووية سلمية، ما زال ثمة عدد من المسائل المعلقة بحاجة إلى توضيح فيما يتعلق بأنشطته النووية السابقة.

١٧ - وقال إن الجمهورية العربية السورية نفت الادعاءات القائلة بأن منشأتها الواقعة في موقع دير الزور، التي دمرتها إسرائيل بهجوم جوي، كانت موقعاً لمفاعل ذري قيد الإنشاء. وبينما ظلت جميع المواد النووية المعلنة في الجمهورية العربية السورية قيد الاستعمال في أنشطة سلمية، تواصل الوكالة أعمال التحقّق في ذلك البلد، بما في ذلك تحقيقها في طبيعة المنشأة المدمرة.

١٨ - وأضاف أن الوكالة لم تتمكن من التوصل إلى أي استنتاج فيما يتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، التي

الصدد إن جمهورية كوريا يجب أن تتخذ تدابير ملموسة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦)، والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحادثات السادسة. وأضاف أنه يجب أيضاً أن تتخذ جمهورية إيران الإسلامية خطوات مناسبة لاستعادة ثقة المجتمع الدولي فيما يتعلق بطبيعة برنامجها النووي.

١٣ - وأشار إلى أن وزير الخارجية الياباني قد حدد لتوّه ١١ مقياساً مرجعياً رئيسياً لترع السلاح العالمي، يتّصل أن يصبح أساساً لبناء توافق آراء في مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في ٢٠١٠. تغطي المقاييس المرجعية المذكورة ثلاثة مجالات رئيسية، هي: خطوات تتخذها جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية؛ وخطوات يتخذها المجتمع الدولي بأسره؛ وخطوات لدعم الدول التي تشجع الاستعمالات السلمية للطاقة النووية. وقد أدرجت هذه المقاييس المرجعية في ورقة عمل قدمتها اليابان إلى الأمانة. وقال إن حكومته تنوي أيضاً أن تعقد اجتماعاً دولياً في موضوع نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي قبل مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠.

١٤ - السيد زيرفيني (المراقب عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية): قال إن لدى المجتمع الدولي توقعات كبيرة بأن تجتمع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية معاً بشعور مجدد بوحدة الهدف للتمهيد لنتيجة ناجحة يحققها مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وأشار إلى أنه منذ مؤتمر الاستعراض الذي عقد في عام ٢٠٠٥، وقعت ٢٥ دولة طرفاً على بروتوكولات إضافية ومكّنت ٢٤ دولة عضواً من بدء نفاذ بروتوكولات إضافية. وبذلك وقع ما مجموعه ١٢٠ دولة على بروتوكولات إضافية لكنها لم يبدأ نفاذها بعد. وقال إنه يوجد لدى ٩١ دولة طرفاً بروتوكولات إضافية نافذة. علاوة على ذلك، وقع ما يقرب من ثلاثة أرباع الدول التي لديها اتفاقات ضمانات شاملة

عن التزام مجدد بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وأضاف أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية صك أساسي وأن تحقيق التصديق العالمي عليها مسألة ذات أولوية. وقال إن البلدان التي ليست بعد أطرافاً في المعاهدة يجب أن توقعها في أسرع وقت ممكن.

٢٢ - وقال إن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة هي الضمان الوحيد لعدم استعمالها أبداً وعدم انتشارها. وأضاف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تنفذ الخطوات العملية الثلاث عشرة الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر الاستعراض الذي عقده في عام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28 (Parts I and II)). وأضاف أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تمتثل التزاماتها بموجب المادة السادسة وأن تعجل تنفيذ نتائج مؤتمري الاستعراض المعقودين في عام ١٩٩٥ و عام ٢٠٠٠. وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعزز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، بوسائل منها الوقف الاختياري للأنشطة النووية العسكرية، والتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وتعزيز المفاوضات على صك ملزم قانوناً بشأن نزع السلاح النووي، وعقد صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً بشأن ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٢٣ - وقال إن التصديق العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مسألة بالغة الأهمية. وإنه يجب المحافظة على الوقف الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تجارب نووية أخرى ريثما تدخل تلك المعاهدة حيز النفاذ. وأضاف أن لجميع الدول الحق غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية والبحث فيها وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية دون تمييز، وإن دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو ضمان استخدام الطاقة النووية حصراً لهذه الأغراض.

لا يوجد لديها اتفاق ضمانات سار، ولم يتمكن مفتشو الوكالة من القيام بأي نشاط رصد أو تحقق منذ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

١٩ - وقال إن الدول التي تعتمد على الطاقة النووية تحتاج إلى الثقة في قدرتها على الحصول على الوقود النووي بطريقة قابلة للتنبؤ وثابتة وفعالة التكلفة في الأجل الطويل. وأشار إلى أن أكثر من عشرة اقتراحات أو نحو ذلك قد قدمت بشأن ضمانات توريد الوقود النووي، بما في ذلك اقتراح ملحوظ من الاتحاد الروسي بتوريد احتياطي من اليورانيوم المنخفض التخصيب لاستعماله من قبل الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٢٠ - وأضاف أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تواصل القيام بدور رئيسي كحفاز للتنمية المستدامة، وكانت جزءاً هاماً بصورة متزايدة من نظام السلامة والأمن النووي العالمي ومن النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي عام ٢٠٠٨ كانت الوكالة قد صرفت ما مجموعه ٩٦,٤ مليون دولار إلى ١٢٢ بلداً وإقليماً بموجب برنامج الوكالة للتعاون التقني، الذي استُخدم لمعالجة الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء في الوكالة. وفي مجال السلامة النووية والأمن النووي، قال إن الوكالة واصلت دعم وتشجيع نظام السلامة النووية والأمن النووي كإطار عمل لتحقيق مستويات رفيعة من سلامة وأمن الأنشطة النووية.

٢١ - السيد ماسيدو (المكسيك): قال إن الوقت مناسب الآن للتقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، في ضوء البيانات التي أدلى بها قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية، والمفاوضات الجارية بشأن معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية لتحل محل معاهدة معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والبيان الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة في براغ، وأعرب فيه

الذرية، بما في ذلك توقيع البروتوكولات الإضافية، يجب أن تفعل ذلك.

٢٦ - وقالت إن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المعترف بها دولياً، طريقة هامة لضمان استدامة نظام عدم الانتشار. وأضافت أن الدول الخمس في آسيا الوسطى استجابت لدعوة الأمين العام إلى معالجة أي مسائل معلقة لضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة المتعلقة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى بتقديم ورقة عمل وفقاً للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2010/PC.III/WP.12).

٢٧ - وأضافت قائلة إن عملية نزع السلاح النووي قد أصابها ركود في السنوات الأخيرة بسبب عدم وجود توافق في الآراء وعدم وجود الإرادة السياسية، غير أن التطورات الأخيرة قدمت مصدراً للتشجيع. وإن كازاخستان ترحب بتعهدات قائدي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بتخفيض ترسانتهما النووية، وترحب ببيان رئيس الولايات المتحدة الذي قال فيه إنه يسعى إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية وأنه سيسعى إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلقت بقولها إنه مع كون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت هي الأساس لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، فشلت المعاهدة في منع انتشار الأسلحة النووية ومنع ظهور دول نووية جديدة بحكم الواقع. ويعود جانب من السبب في ذلك إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات بخفض ترسانات الأسلحة النووية الموجودة.

٢٨ - ووصفت عدم الانتشار ونزع السلاح بأهم عمليتين متكاملتان. وقالت إنه يجب تعزيز نظم التحقق التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنه يجب على الدول التي لم تعقد بعد اتفاقات ضمانات مع الوكالة أن تفعل ذلك. وينبغي أن

٢٤ - وقال إن المكسيك ترحب بدخول المعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيز النفاذ. وأضاف أن إقامة هذه المنطقة ترفع مستوى البلدان التي نبذت الأسلحة النووية وتعطي رسالة أقوى برغبة البشرية في عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. ويجب أن تعقد دول أخرى اتفاقات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق الإقليمية التي لا توجد فيها حتى الآن أسلحة نووية. وأضاف أنه ينبغي، من أجل المساهمة في إنجاح دورة استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠، أن تعقد دورة ثانية لمؤتمر الدول الأطراف في المعاهدات التي أنشأت مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة على هذه المعاهدات، كما أُتفق في الدورة الأولى. وأهاب بالمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية أن تعمل معاً لضمان عقد الدورة الثانية، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

٢٥ - السيدة أيتيموفا (كازاخستان): قالت إن كازاخستان ملتزمة التزاماً قوياً بعملية نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية منذ أوائل أيام استقلالها. وإن رفضها للأسلحة النووية وإغلاقها موقع التجارب النووية والتزامها بواجباتها الدولية تؤكد من جديد إرادتها بتعزيز التعاون الدولي في هذه المسألة. وأضافت أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن تدخل حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن وينبغي تعزيز نظام التحقق التابع لها، وإن كازاخستان ساهمت في هذه العملية بإتاحة موقع التجارب النووية السابق في سيميالاتنسك لعملية التجارب الميدانية في عين الموقع لعام ٢٠٠٨. وإن جميع النشاط النووي في كازاخستان يجري وفقاً لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت مراقبتها. وأضافت أن الدول الأطراف التي لم تُفِ بعدُ بشروط الشفافية وفقاً لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة

غاية في الأهمية. وأضاف أن زيادة موارد صندوق التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وقال إن وجود شبكة نووية سرية يشكل تحدياً خطيراً لمعاهدة عدم الانتشار، وإن الحاجة تدعو إلى اتخاذ تدبير حاسم لمقاومتها، بما في ذلك محاكمة المشتركين فيها.

٣٢ - وقال إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية جزء لا يتجزأ من نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وينبغي بذل جهود لإقامة مناطق من هذا القبيل في الأقاليم التي لا توجد فيها الآن. وقال في هذا الصدد إن جنوب أفريقيا ترحب بإمكانية دخول معاهدة بيليندايا حيز النفاذ في موعد مبكر. وختم كلمته بالقول إن معاهدة عدم الانتشار ما زالت تشكل الركن الأساسي لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وستواصل جنوب أفريقيا العمل على تنفيذها على الصعيد العالمي. وإن القرارات التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر ١٩٩٥ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها وفي مؤتمر الاستعراض الذي عقد في عام ٢٠٠٠ تشكل أساساً سليماً لنجاح مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠.

٣٣ - السيد علي (ماليزيا): قال إنه يؤيد الترع الكامل والعام لأسلحة الدمار الشامل، الذي ينفذ تحت مراقبة دولية فعالة. وينبغي أن تكون المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بهذه الأسلحة معاهدات عالمية، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وأضاف أن الدورة الجارية للجنة التحضيرية هي الخطوة الأخيرة الهامة في الرحلة إلى إنعاش برنامج نزع

توجد معاهدة جديدة ملزمة قانوناً بشأن تخفيض ترسانات الأسلحة النووية، وإكمال المفاوضات الجارية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون منطبقة على الصعيد العالمي وبدون تمييز، في أسرع وقت ممكن، وصياغة اتفاق دولي لمنع قيام سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

٢٩ - اعترفت بحق أية أمة في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في ظل رقابة دولية مشددة، وشددت على أنه يجب البحث عن حل سلمي دبلوماسي للمنازعات التي وقعت مؤخراً على البرامج النووية. وقالت إنه ينبغي لجميع الدول التي تملك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم أن تعمل على إضفاء صبغة دولية على مراكز التكنولوجيا النووية برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٠ - السيد غمبي (جنوب أفريقيا): قال إن من واجب جميع الدول الأطراف أن تبني على الأحكام الثلاثة المترابطة للمعاهدة بطريقة متوازنة. وإن الالتزام الأساسي للدول الحائزة للأسلحة النووية هو تحقيق نزع السلاح النووي وإن البيانات التي أدلى بها مؤخراً أعطت شيئاً من الأمل في هذا الصدد. وأضاف أن التقدم المحرز نحو دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ واستئناف المفاوضات حول معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ستبعثان الثقة التي توجد حاجة ماسة إليها. وأشار إلى أنه وإن كان حقاً مشروعاً لجميع الدول أن تستخدم الذرة لأغراض سلمية، ينبغي ممارسة هذا الحق بضمانات كافية للمجتمع الدولي ألا تُحوّل إلى أغراض عسكرية.

٣١ - وقال إن من الواجب على جميع الدول الأطراف أن تلتزم بتقديم الدعم اللازم للوكالة الدولية للطاقة الذرية للنهوض بأعباء ولايتها. وأضاف أن السلامة النووية والأمن النووي ما زالا على جانب من الأهمية، وإن تنفيذ اتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومبادئها التوجيهية تنفيذاً تاماً

٣٦ - وقال إنه على الرغم من هذه التطورات المثبطة ظلت معاهدة عدم الانتشار ثابتة، ويعود جانب كبير من السبب في ذلك إلى امتثال الدول غير الحائزة للأسلحة النووية امتثالاً ثابتاً لالتزاماتها بموجب المعاهدة. وأضاف أن الدول الأطراف يجب أن تؤكد من جديد وأن تعزز الصفقة العظيمة التي حققتها المعاهدة. وأشار إلى أن ماليزيا كانت تقدم إلى لجنة نزع السلاح والأمن الدولي كل سنة منذ سنة ١٩٩٧، مشروع قرار تذكر فيه الدول الأعضاء بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، التي تؤكد من جديد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ملزمة، بموجب المادة السادسة من المعاهدة، بمتابعة المفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبتزاع السلاح النووي.

٣٧ - ولتحقيق هذه الغاية، قال إن جميع الدول يجب أن تبدأ فوراً مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي إلى عقد اتفاقية في موعد مبكر تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتجارتها ونشرها وتخزينها ونقلها والتهديد بها أو استخدامها والنص على إزالتها. وأضاف أن من شأن الجهود الرامية إلى نزع السلاح أن تعزز الجهود الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية. وإن ماليزيا تعارض بقوة المبدأ القائل إن الدول الحائزة للأسلحة النووية يجب أن تحتفظ بأسلحتها النووية كرادع. فإن ما تقوم به من أعمال لتحقيق الأمن أيضاً كان الثمن قد زاد الشعور بانعدام الأمن لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحفزها على التماس روادع خاصة بها هي نفسها، بما في ذلك تطوير أسلحة نووية.

٣٨ - وقال إن تغيير سياسة الولايات المتحدة يدعو إلى الأمل، لكن الأفعال أصدق من الأقوال. وإن ماليزيا تتطلع قُدماً إلى رؤية اتفاق يُعقد بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على خلفٍ لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (START I). وأضاف أن تصديق الولايات

الأسلحة النووية وعدم انتشارها، الذي سيبلغ ذروته في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠. وينبغي الاتفاق فوراً على جدول أعمال مؤتمر عام ٢٠١٠.

٣٤ - وقال إن الإرادة السياسية لإزالة التهديد النووي لم تكن موجودة في الأوقات الأخيرة. غير أن رؤية عالم خالٍ من الأسلحة النووية ليست حلماً طوباوياً، وأن تحقيقها ليس من قبيل مغامرات دون كيشوط، وإنما حصل هو مجرد إزاحتها عن الخط بتركيز بعض البلدان الغربية على عدم الانتشار. وقال إن ماليزيا ترحب بالتصريح الذي أدلى به رئيس الولايات المتحدة مؤخراً في براغ، وأكد فيه من جديد التزامه بعالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد تردد صدق هذه الدعوة، التي طال انتظارها، بمطالب متزايدة موجهة من المجتمع المدني والسياسيين وصناع السياسة السابقين في الغرب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بممارسة دورها القيادي، واتخاذ خطوات ملموسة نحو إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة.

٣٥ - غير أنه أشار إلى أن معاهدة عدم الانتشار تتعرض لضغط كبير. فقد كان من المتوقع أن تقبل البلدان النامية، التي نبذت الأسلحة النووية، بامتياز الدول القليلة الحائزة للأسلحة النووية المتمثل في احتفاظها بترساناتها النووية وتوفير حمايتها لحلفائها المقربين. وأعطيت معاملة تفضيلية لبلدان ليست أطرافاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتمثل في تطوير الطاقة النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، وهذه المعاملة مناقضة للمادة الرابعة من المعاهدة. وإن تخلف كثير من الدول الغربية عن ممارسة الضغط على إسرائيل لكي تنضم إلى المعاهدة يحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

المسائل الأخرى فحسب، وإنما هي متصلة اتصالاً أصيلاً أيضاً وتحتاج إلى نفس الرد الدولي المتسق.

٤١ - وأضاف قائلاً إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقدم مجموعة من المبادئ وإطار عمل قاما بمهمتهما خير قيام على مدى الأربعين سنة الماضية. وإن المهمة القادمة هي تجديد الصفة العظيمة في صميمها، وإعادة تنشيط التزام المجتمع الدولي بوقف الانتشار، مع تحقيق فوائد الطاقة النووية السلمية وتحقيق الهدف النهائي، وهو: إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي إقامة تحالف عالمي حول تلك الرؤية المشتركة. وإن العالم يحتاج إلى التحرك من عقد من الاستعصاء إلى عقد من القرار.

٤٢ - وأشار إلى أن المملكة المتحدة قد وضعت نظرتها لإعادة تنشيط نظام عدم الانتشار وعلم خال من الأسلحة النووية في بداية دورة الاستعراض في عام ٢٠٠٧. وقال إن رئيس الوزراء ملتزم منذ سنتين بدفع متجدد. وقد رحبت المملكة المتحدة بما جاء به رئيس الولايات المتحدة من التزام وطاقة وقيادة في هذه المسألة وبتوافق الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على عقد معاهدة ملزمة قانوناً تخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (SART I). غير أن نجاح مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ هو المسؤولية المشتركة بين الدول. فجميع الدول تحتاج إلى امتثال التزاماتها الدولية بعدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في الحالات التي تعززت فيها هذه الالتزامات بقرارات من مجلس الأمن. واحتتم كلمته بالقول إن المملكة المتحدة مستعدة للقيام بدورها كاملاً، بما في ذلك نشر خطة "الطريق إلى ٢٠١٠" في وقت لاحق من تلك السنة، التي تهدف إلى تعيين المجالات التي يمكن بناء توافق في الآراء عليها لتعزيز عدم انتشار الأسلحة النووية ومخطط نزع السلاح الأوسع نطاقاً في مؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في سنة ٢٠١٠.

المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيحفظ دولاً أخرى من الدول الواردة أسماؤها في المرفق الثاني على الانضمام إليها. ويجب على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تتعاون على حل المسائل المتعلقة والعمل على استعادة توازن المعاهدة. وإن القواعد والمبادئ المثبتة في الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح (SSOD I)، والمقررات والقرارات التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها في عام ١٩٩٥، والاتفاقات التي عقدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠ يجب أن تكون أساساً لهذا المشروع.

٣٩ - واحتتم كلمته بالقول إن ماليزيا قد انضمت إلى مبادرة مشتركة بين المناطق الإقليمية مع شيلي، ونيوزيلندا، ونيجيريا، والسويد، وسويسرا لتخفيض الجاهزية التشغيلية للأسلحة النووية، مجموعة إلغاء حالة التأهب. وأضاف أن المجموعة تعتقد بأن المحافظة على الأسلحة النووية ونشرها على مستويات عالية من الجاهزية تشكل خطراً كبيراً على الجميع. وإن سحب الأسلحة النووية من حالة التأهب يشكل خطوة عملية يمكن أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقليل مخاطر الحرب النووية ولن تنتقص من قدراتها الأمنية بأية طريقة. وإن سحب الأسلحة من حالة التأهب يكمل التدابير الكمية لترع السلاح.

٤٠ - السيد دنكان (المملكة المتحدة): قال إن رئيس وزراء بلده وصف الأسلحة النووية بأنها واحدة من القضايا الكبيرة في العالم المعاصر، حتى ولو أنها ربما كانت أقل اهتماماً إعلامياً من قضايا تغير المناخ، أو الأزمة المالية العالمية، أو الفقر العالمي، أو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أو تهديدات الأمن التي تسببها الصراعات الإقليمية والإرهاب. غير أن مسألة الأسلحة النووية ليست ملحّة بقدر هذه

٤٣ - السيد الحسيني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن العالم يواجه عدداً من التحديات بسبب المعايير المزدوجة والسياسات الجائرة التي تأخذ بها بعض الدول. وأضاف أن هذه الدول تصف نفسها بأنها ضامنة السلام والأمن لكن أفعالها غير المشروعة، مع ذلك، تضعف المؤسسات الدولية. وإن تنفيذ معاهدة عدم الانتشار ما زال غير متوازن. فالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا تملك آلاف الأسلحة النووية وهي مستمرة في تطويرها ونقلها، بما في ذلك نقلها إلى دول غير حائزة للأسلحة النووية. وإن ثمة ميلاً متزايداً إلى التهديد باستخدام هذه الأسلحة لأغراض سياسية، ومخاطر حقيقية من إمكانية نشرها. وربما تسأل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهذا حق مشروع لها، ما الذي جنته من انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار؟

٤٤ - وأشار إلى أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وافقت، مع ذلك، في عام ١٩٩٥ على تمديد مدة المعاهدة إلى أجل غير مسمى، على أمل أن يمكن إنقاذها في مؤتمر الاستعراض الذي عقد في عام ٢٠٠٠. غير أن عدداً معيناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية تراجعت فيما بعد، في نكسة محبطة، عن التزامها الذي لا لبس فيه بترع السلاح النووي. ويبدو أن الجهود التي بذلتها هذه الدول مؤخراً لتحويل المعاهدة إلى معاهدة ذات هدف واحد محدد تهدف إلى ضمان احتكار الطاقة النووية من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية.

٤٥ - وقال إن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا تواصل التعاون في البرامج النووية مع الكيان الصهيوني في انتهاك سافر للمعاهدة والالتزامات التي قطعتها على نفسها في عام ١٩٩٥ وفي عام ٢٠٠٠. وقد رفض الكيان الصهيوني الدعوات الدولية الموجهة إليه للانضمام إلى المعاهدة وبذلك منع إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية

٤٦ - وأشار إلى أن المادة الرابعة من المعاهدة تنص على نقل التكنولوجيات السلمية إلى الدول الأطراف. غير أن دولاً معينة استمرت في فرض قيود غير مشروعة ومن جهة واحدة على دول أطراف في المعاهدة، وبذلك جردت هذه الدول الأخيرة من حقها المشروع وغير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية. وينبغي أن يعالج مؤتمر عام ٢٠١٠ هذه الممارسة واستخدام المنظمات الدولية أدوات في أيديها هي نفسها. وإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب أن تتحقق من امتثال المادة الرابعة ويجب على الدول المنتهكة لها أن تدفع تعويضاً.

٤٧ - وقال إن دولاً معينة حائزة للأسلحة النووية ساهمت في ظهور دول حائزة جديدة للأسلحة النووية وأعطت زخماً لسباق التسلح. ولا يمكن لمؤتمر الاستعراض أن يغفل عن حقيقة أن تلك الدول نقلت مواد من النوع الصالح لصنع الأسلحة إلى دول ليست أطرافاً في المعاهدة. غير أن القرار الذي اتخذته مجموعة موردي المواد النووية مؤخراً بضغط من الولايات المتحدة أعطى إشارة إلى تلك الدول بأن ثمة شيئاً أكثر تكسبه من بقائها خارج المعاهدة.

٤٨ - وأضاف أن سلطات الولايات المتحدة تعهدت مؤخراً بتغيير مسارها وبالتحرك نحو نزع السلاح النووي. وقد أظهرت خبرة السنين الأربعين الماضية أن هذه الوعود لم تتحقق أبداً. لذلك من الأساسي أن تُدعم بأفعال قابلة للتحقق ولا رجعة فيها. ويجب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن مبدأ الردع النووي وأن تفي بالتزاماتها بموجب مؤتمرات الاستعراض، وأن تنهي تعاونها النووي مع النظام الصهيوني، وتحت ذلك النظام على إزالة ترسانته النووية والانضمام إلى المعاهدة.

٥٢ - وقال إن من غير المقبول أن تواصل دول معينة حائزة للأسلحة النووية اعتبار الأسلحة النووية رادعاً لدول أخرى أطراف في المعاهدة بينما هي ممثلة للالتزامات. ويجب أن تحصل الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية على ضمانات أمنية سلبية بواسطة صك دولي ملزم. وأعرب أيضاً عن أمل بلده في إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، لا سيما في الشرق الأوسط وأوروبا الوسطى. وأخيراً، قال إن للأطراف بموجب معاهدة عدم الانتشار حقاً غير قابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. وإن بلده يرفض أي محاولات ميسّسة لتقويض أحكام المعاهدة بواسطة أفعال تهدف إلى الإضرار بتزاهتها.

٥٣ - السيد السنوسي (تونس): قال إن كلاً من الدول الأطراف يجب أن تجد توازناً بين التزاماتها ومسؤولياتها بموجب معاهدة عدم الانتشار. ورحب في هذا الصدد بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بتكثيف مفاوضاتهما المتعلقة بتخفيض ترسانتهما من الأسلحة النووية الاستراتيجية، وبالالتزام الذي قطعه الإدارة الأمريكية الجديدة على نفسها بالنهوض بهدف إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٥٤ - وأضاف قائلاً إن من المؤسف أنه لم يحدث أي تقدم ذي معنى نحو نزع السلاح النووي. ودعا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها التامة التي قطعتها على أنفسها في مؤتمر الاستعراض المعقود في عام ٢٠٠٠ بأن تبدأ في إزالة ترساناتها النووية وأعرب عن أمله في أن تفي بوعدها بتعجيل مفاوضاتها بشأن الخطوات العملية الثلاث عشرة التي أُنقِص عليها في عام ٢٠٠٠. وينبغي في الوقت نفسه وضع ضمانات فعالة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول التي تنازلت طوعاً عن حيازة الأسلحة النووية.

٤٩ - وقال إن بيانات كذلك الصادر عن الجمهورية التشيكية باسم الاتحاد الأوروبي أشارت إلى البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وأضاف أن هذه البيانات انتقائية وضارة ببيئة العمل التعاوني. وقال إن مما يشبط المهم أيضاً أن الأمين العام أشار إلى دولة طرف ودولة غير طرف وكأهما متساويتان في الموقف.

٥٠ - السيد فاليرو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى نزع السلاح قد وصلت إلى طريق مسدود. وإن ثمة خطورة من إمكانية حصول مجموعات إرهابية على أسلحة نووية، أو نشرها بالفعل من قبل دول حائزة للأسلحة النووية ضد دول أطراف في المعاهدة. وأشار إلى أن نص المعاهدة وروحها يقضيان بأن تتصرف الدول الحائزة للأسلحة النووية بمزيد من المسؤولية في العمل على خفض ترساناتها النووية. وينبغي أن تجرى المفاوضات الرامية إلى تحقيق عدم الانتشار أفقياً وعمودياً بروح حسن النية. ومما يؤسف له أن بعض الدول تُطالبُ بامثال التزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية بينما تُعفى دولٌ أخرى من التزاماتها. وإن هذه الممارسات التمييزية تناقض مبدأ المساواة بين الدول.

٥١ - وأشار إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد قطعت على أنفسها التزامات في مؤتمري الاستعراض المعقودين في عام ١٩٩٥ و عام ٢٠٠٠. لذلك، قال إن من الضروري وضع نظام للتحقق شفاف وعالمي. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعيّن الخطوات اللازمة لإزالة جميع الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ومن المهم أيضاً التوصل إلى توافق في الآراء بغية تشكيل لجنة مخصصة معنية بترع السلاح النووي وإعطائها ولاية في هذا الصدد. وأضاف أن ثمة مسألة حيوية أخرى هي التفاوض على اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لتطوير أسلحة نووية.

٥٥ - وقال إن عدم تصديق بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، مدعاة للقلق. وإن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، علاوة على ذلك، يناقض الضمانات التي أعطتها الدول الحائزة للأسلحة النووية لدى اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإن ثمة هدفاً ما زال ينبغي تحقيقه وهو صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. بل إن المفاوضات بشأن صك من هذا القبيل لم تبدأ بعد، مع أن ذلك ضروري جداً لإزالة الأسلحة النووية بسرعة وفعالية.

٥٦ - وقال إن من الضروري جداً التمسك بحق جميع الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهو حق غير قابل للتصرف. وينبغي احترام تطوير الدول للبرامج النووية السلمية وتشجيعها عليه؛ وأشار في الوقت نفسه إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدور أساسي في ضمان وفاء الدول بالتزاماتها بالسلامة والأمن وعدم الانتشار.

٥٧ - واختتم كلمته بالقول إن فعالية معاهدة عدم الانتشار ومصداقيتها تتوقفان على عالميتها. وإن من الملحّ بوجه خاص أن تنضم إليها الدول التي توجد لديها قدرة نووية لأن ذلك يعزز الأمن في مناطق التوتر، كمنطقة الشرق الأوسط. وإن من المؤسف أنه على الرغم من إبداء دول الشرق الأوسط رغبتها في إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية، ما زالت إسرائيل هي الوحيدة التي ترفض التوقيع على معاهدة عدم الانتشار وترفض وضع منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن هذا السلوك يشكل عقبة أمام جهود نزع السلاح بوجه عام وإقامة سلام دائم في الشرق الأوسط.

٥٨ - السيد أرغويلو (الأرجنتين): قال إن موقف بلده كمنتج ومستخدم للطاقة النووية يعطيها مسؤولية خاصة للعمل على تحقيق نزع السلاح النووي. وعلى الصعيد الثنائي، أكدت الأرجنتين والبرازيل في عام ٢٠٠٨ من جديد اتفاقات تعاونهما النووي التي تغطي مجالات مثل تخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعلات نووية لإنتاج الكهرباء وأشار إلى أن هذه الاتفاقات نشأت من إرادة تهدف إلى سد احتياجات المنطقة من الطاقة بينما تضمن استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون غيرها. وعلى الصعيد الإقليمي، قال إن الأرجنتين طرف في اتفاقات مثل معاهدة تلاتيلوكو.

٥٩ - وقال إن الدول الأطراف يجب أن تفي بالتزامها بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدلاً من السعي إلى إعادة تفسير هذا الالتزام. ويجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تظهر قيادتها لا سيما بالتحرك نحو إزالة ترساناتها النووية، وتعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ودعوة مؤتمر نزع السلاح إلى إجراء مفاوضات دون شروط مسبقة لعقد معاهدة بشأن المواد الانشطارية. ورحب بالبيان الصادر مؤخراً عن أكبر دولتين حائزتين للأسلحة النووية، وقال إنه على ثقة من أنه سيؤدي إلى عمل ملموس.

٦٠ - وأضاف أن الأرجنتين، كدولة تحضّر التكنولوجيا اللازمة للدورة الكاملة للوقود النووي، تؤكد الحاجة إلى على اتخاذ موقف متوازن إزاء هذه التكنولوجيا المتقدمة. وإن أية محاولة لإعادة تعريف التوازن الدقيق بين الالتزامات الواردة في المعاهدة، للطعن في قيمة تلك الالتزامات، أو للتشكيك في حق الدول في التطوير السلمي للطاقة النووية، يُخشى أن يقوّض النظام القائم لعدم الانتشار. وأكد أن بلده لن يألُو جهداً في الحفاظ على سلامة المعاهدة ومشروعيتها. وأشار إلى أن عدة وفود أعربت عن تفأؤل حذر بشأن

منغوليا وعلاقتها مع جارتها. ووافق الأطراف الثلاثة على مواصلة المحادثات.

٦٣ - السيد الحامدي (قطر): قال إن التقدم ما زال بطيئاً فيما يتعلق بتزع السلاح النووي، ويعود ذلك إلى رفض خمس دول حائزة للأسلحة النووية تخفيض ترساناتها النووية ووقف تطوير الأسلحة النووية وعدم انضمام دول أخرى حائزة للأسلحة النووية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقال إن التخلص نهائياً من جميع الأسلحة النووية يجب أن يظل الهدف النهائي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى يتم ذلك، يجب التوصل إلى صك دولي ملزم لحماية الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وقال إن من المهم أيضاً التشديد على حق الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وهو حق غير قابل للتصرف.

٦٤ - وقال إن قطر تؤيد التنفيذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصرف السريع بناءً على قرار الجمعية العامة ٦٦/٥٠، المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأضاف أن على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الدول التي أيدت ذلك القرار، أن تكسر صمتها عن سياسة إسرائيل النووية، التي تنتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ووضعت المنطقة في سباق للتسلح يلحق الخطر بالأمن الإقليمي والدولي. وقال إن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيعزز الثقة في التماس حلول لمشاكل الشرق الأوسط. وإن الدول العربية ستبحث عن بدائل فيما يتعلق بمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وذلك يتوقف على نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة الذي سينعقد في عام ٢٠١٠.

اللجنة التحضيرية الراهنة وإن من المهم الاستفادة من تلك الإرادة السياسية المتجددة.

٦١ - السيد إنخسايجان (منغوليا): قدم تقريراً عن الاجتماع الأول الذي عقدته منغوليا مع جهات الاتصال في المناطق الخالية من الأسلحة النووية حالياً، في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في منغوليا، فقال إن المشاركين في الاجتماع بحثوا تنفيذ إعلان تلاتيلوكو وكذلك التحضيرات للمؤتمر القادم للدول الأطراف والموقعة على المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية، ولمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. وشدد المشاركون على أهمية إضفاء الصفة العالمية على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والإسراع في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وقال إن المشاركين كانوا قد أبلغوا بالتطورات المتعلقة بإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، وكذلك الاتفاقية النموذجية المتعلقة بالأسلحة النووية، وبروتوكول هيروشيما - ناغازاكي. وأعرب المشاركون أيضاً عن تأييدهم لاقتراح الأمين العام بشأن نزع السلاح النووي، المؤلف من خمس نقاط؛ ورحبوا بدخول منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية حيز النفاذ وبكون المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية توشك أن تدخل حيز النفاذ؛ ونظروا في إمكانية الطلب من الأمين العام أن يعد دراسة شاملة مستكملة لمسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية من جميع جوانبها.

٦٢ - وقال إن ممثلين من منغوليا والاتحاد الروسي والصين اجتمعوا في آذار/مارس ٢٠٠٩ لبحث مسودة معاهدة ثلاثية الأطراف أعدتها منغوليا لمعالجة الجوانب الخارجية لمركزها. وأضاف أن مسودة المعاهدة شبيهة بمعاهدات المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، لكنها أخذت في الحسبان موقع

٦٥ - وقال إن من المؤسف أنه لم يحصل تقدم في الدورة الموضوعية للجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة المعقودة في عام ٢٠٠٩، فيما يتعلق بهدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بسبب المعايير المزدوجة والسياسات التمييزية. وأشار إلى أن قطر اتخذت عدداً من الخطوات لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيدين الدولي والوطني، بما في ذلك المشاركة في مؤتمرات وتقديم تقارير إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح؛ وتوقيع اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول متعلق بالكميات الصغيرة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وتوفير التدريب للخبراء والمهنيين التقنيين في تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمنع الأسلحة بجميع أنواعها؛ وسن التشريعات الوطنية اللازمة لامثال التزامات بلده في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي.

٦٦ - السيد أونيمولا (نيجيريا): قال إنه يجب على الدول الأطراف أن تعتمد روح الحل الوسط إذا أرادت أن تحقق توافقاً في الآراء بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ورحب بالبيانات التي صدرت مؤخراً عن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، التي جددت في الواقع التزامهما بخفض أسلحتهما النووية ودعا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى فعل الشيء نفسه. وحث مؤتمر نزع السلاح على التفاوض لعقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون قابلة للتحقق ودعا الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى القيام بذلك.

٦٧ - السيد بالي (الكونغو): قال إن التنفيذ التام للالتزامات القانونية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية وإجراء مفاوضات بشأن تدابير فعالة لوقف سباق التسلح النووي هما فقط اللذان يمكن أن يضمننا السلم والأمن الدوليين. وإن

٦٨ - ورحب بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى حيز النفاذ مؤخراً وبجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وايد، علاوة على ذلك، إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦٩ - وقال إن قصر المفاوضات على الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقلل من فعالية المعاهدة. لذلك من الضروري جداً السعي إلى تحقيق هدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة. وأضاف قائلاً إن من الملح إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية والمواد المتفجرة الأخرى لأغراض عسكرية. ومن الأهمية بمكان أيضاً تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها السلطة المختصة المسؤولة عن التحقق من امثال ضماناتها واتفاقاتها مع الدول الأطراف، وضمان هذا الامثال.

٧٠ - وأخيراً، قال إنه يجب إنفاذ امثال الدول لالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول الحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويجب أن يتم التعاون بين الدول في هذه المسألة في إطار الأمم المتحدة بطريقة شفافة وغير تمييزية.

٧١ - السيد أوادي (كينيا): قال إن نزع السلاح النووي يجب أن يظل الهدف النهائي، نظراً إلى التهديدات الناشئة، بما في ذلك الإرهاب. لذلك، قال إن الدول الحائزة للأسلحة النووية تحتاج إلى التعجيل بتخفيض ترساناتها النووية. ورحب، في هذا الصدد، بقرار الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إجراء جولة جديدة من المفاوضات بشأن تخفيض

٧٤ - وفيما يتعلق بالانتشار، قال إن المجتمع الدولي يجب أن يرد بحزم على التحديات الكبيرة التي تشكلها جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وإن من الضروري العمل على تنفيذ اتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك وضع بروتوكولات إضافية؛ وقال إن هذه الصكوك مجتمعةً ستتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تنفيذ مهمتها بأفضل طريقة ممكنة. وأضاف أن من المهم أيضاً الدعوة إلى فرض ضوابط أشد صرامة على الصادرات، لا سيما في مجموعة موردي المواد النووية، بغية منع نقل المواد النووية. وأضاف أنه يجب اتخاذ قرارات تشغيلية فيما يتعلق بعواقب عمليات الانسحاب من المعاهدة.

٧٥ - وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يستخدم كل وسيلة ممكنة لمنع المخاطر، لا سيما المخاطر المتصلة بالإرهاب، التي تتصل بإتاحة السلع النووية ونشرها، بما في ذلك النشر بواسطة شبكات سرية. وأضاف أن فرنسا ترغب في أن تُشرك في خبرتها في مجال الطاقة النووية المدنية أي بلد يرغب في الحصول على قدرة في توليد الطاقة النووية، وفي امتثال التزاماته الدولية بعدم الانتشار. وأشار إلى أن بلده أقام في السنوات الأخيرة عدداً متزايداً من الشراكات، لا سيما مع البلدان النامية، بغية تحقيق هذا الهدف.

٧٦ - وشدد على الطبيعة الملحة للدخول في حوار مع الهند وإسرائيل وباكستان، بغية ضمان امتثالها للمعايير الدولية المتعلقة بعدم الانتشار وضوابط الصادرات. وأضاف أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ووسائل إيصال هذه الأسلحة في الشرق الأوسط أمر على جانب عظيم من الأهمية. وقال إن من شأن التوصل إلى حل للمسألة الإيرانية أن يساهم في الجهود الدولية الرامية إلى عدم الانتشار وفي تحقيق إنشاء هذه المنطقة. وقال إن تصديق جميع دول الشرق الأوسط على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعقد

الأسلحة النووية، ودعا الدول الأخرى الحائزة الرئيسية للأسلحة النووية إلى إجراء مفاوضات استراتيجية مماثلة بغية تعزيز السلامة النووية والأمن النووي. وقال إن مسألة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب معالجتها على سبيل الأولوية. ورحب، في هذا الصدد، بعرض الولايات المتحدة مؤخراً التصديق على تلك المعاهدة وناشد جميع الدول الأخرى، لا سيما الدول التي يلزم تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، أن تقوم بالتصديق عليها في أسرع وقت ممكن.

٧٢ - وأشار إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دوراً محورياً في التحقق من امتثال اتفاقات الضمان التي وقعت مع الدول الأطراف. بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونبه إلى أن محاولات اللعب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا يمكن إلا أن يضعفها ويجعلها غير قادرة على النهوض بمسؤولياتها في تعزيز السلامة النووية. وقال عن من الأهمية. يمكن الاعتراف بحق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، غير القابل للتصرف، في تقرير احتياجاتها من الطاقة النووية وسد هذه الاحتياجات. وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمكن أن تكون شريكاً هاماً في ضمان سلوك نهج غير تمييزي في توريد الوقود الذري، وإقامة جو من الثقة والتعاون بين الجهات الموردة والجهات المستهلكة.

٧٣ - السيد دانون (فرنسا): أعرب عن أمله في أن يشهد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ اعتماد خطط عمل ملموسة وواقعية، تستند إلى أركان المعاهدة الثلاثة. وقال إن فرنسا قد اتخذت عدداً من الخطوات للمساهمة في نزع السلاح النووي منذ انضمامها إلى المعاهدة، بما في ذلك - وهو أحدث ما قامت به - اقتراح مبادرات ملموسة على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

معاهدة بشأن وقف إنتاج المواد الانشطارية سيسكلاان خطوات هامة في هذا الاتجاه.

٧٧ - السيد دنكان (المملكة المتحدة): تكلم ممارسةً لحق الرد، فقال إن من المؤسف أن بعض الوفود لم تسمع كلام الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى تخفيف دواعي القلق الدولي. وسوف يتناول الادعاءات التي قُدِّمَت بشأن التزام بريطانيا بترع السلاح النووي أثناء مناقشة المجموعة المناسبة. ولفت الانتباه إلى خطاب أدلى به رئيس الوزراء البريطاني مؤخرًا، وحث فيه المجتمع الدولي، إلى جانب اعترافه بالتحديات الخطيرة التي تواجه العالم الآن، على التوحد حول مقصد مشترك وتشكيل تعدد جديد للجوانب يرفض المواجهة ويستند إلى الالتزام بقوة التعاون الدولي.

رفعت الجلسة في الساعة ١٥/١٨.